

5 July 2019

Arabic

Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الرابعة والخمسون
طشقند، ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - لا تزال أفغانستان، بصفتها المورد الرائد للأفيون في العالم، في صميم جهود مراقبة المخدرات في المنطقة. وفي عام ٢٠١٨، قُدر مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان بـ ٢٦٣ ٠٠٠ هكتار، وهو ما مثل نقصاناً بنسبة ٢٠ في المائة، أو ٦٥ ٠٠٠ هكتار، مقارنة بالعام السابق. وهذا الرقم هو ثاني أعلى رقم يقاس منذ أن بدأ الرصد والتسجيل المنهجي لخشخاش الأفيون في عام ١٩٩٤. ويتجاوز مستوى عام ٢٠١٨ مستوى عام ٢٠١٤ - الذي هو ثالث أعلى مستوى مسجل - بنسبة ١٧ في المائة، أو ٣٩ ٠٠٠ هكتار. وقُدِّر إنتاج الأفيون المحتمل في عام ٢٠١٨ بـ ٦ ٤٠٠ طن، بانخفاض بنسبة ٢٩ في المائة عن مستواه في عام ٢٠١٧ (٩ ٠٠٠ طن). وقُدِّر متوسط غلة الأفيون في عام ٢٠١٨ بـ ٢٤,٤ كغ للهكتار الواحد، وهو أقل بنسبة ١١ في المائة عن مستواه في عام ٢٠١٧. وظل عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش في عام ٢٠١٨ عشر مقاطعات، وهو نفس العدد كما في عام ٢٠١٧. واستعادت مقاطعة نورستان مركزها كمقاطعة خالية من الخشخاش؛ إلا أن مقاطعة تخار، التي كانت خالية من الخشخاش

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



منذ عام ٢٠٠٨، فقدت هذا المركز. وظل عدد المقاطعات المتأثرة بزراعة خشخاش الأفيون ٢٤ مقاطعة.

٢- وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) لعام ٢٠١٦ إلى أن ٥٧ في المائة من الأفيون يُعالج لتحويله إلى هيروين، مع ترك النسبة المتبقية البالغة ٤٣ في المائة بلا معالجة. غير أن الزيادة الضخمة في عرض الأفيون يمكن أن يكون لها تأثير على هذه النسبة، الأمر الذي لن تتسنى معرفته إلا من خلال بيانات المضبوطات في الأعوام المقبلة. وفي عام ٢٠١٧، انخفضت أسعار الأفيون في جميع مناطق أفغانستان مقارنة بعام ٢٠١٦. وبلغت قيمة إجمالي عرض الأفيون في عام ٢٠١٧ ما بين ٤,١ مليارات دولار و٦,٦ مليارات دولار، وهذا حجم كبير مقارنة بالحجم الإجمالي لاقتصاد أفغانستان، ويعادل ما بين ٢٠ و٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. وقيمة اقتصاد الأفيون غير المشروع هي قيمة الأفيون بسعر المزرعة زائداً الإيرادات من إنتاج الهيروين وتهرب المواد الأفيونية إلى الحدود الأفغانية.

٣- وفي عام ٢٠١٨، أريدت ٤٠٦ هكتارات من خشخاش الأفيون في أربع مقاطعات، مقارنة بـ ٧٥٠ هكتارا في ١٤ مقاطعة في عام ٢٠١٧. وخلال حملة الإبادة في عام ٢٠١٨، لقي خمسة أشخاص حتفهم، وأصيب اثنان، مقارنة بعام ٢٠١٧، عندما توفي ستة وأصيب ثمانية.

٤- وتظل معالجة مشكلة المواد الأفيونية في أفغانستان مسؤولية مشتركة. فلا تبقى في أفغانستان سوى حصة صغيرة من الإيرادات المتأتية من زراعة المواد الأفيونية الأفغانية والاتجار بها. ويعني انخفاض قيمة الأفيون بسعر المزرعة هذا العام أن أموالاً أقل متاحة للمزارعين الأفغان لشراء الأغذية وسداد المصاريف الطبية وشراء المنتجات اليومية. فإذا لم يتم توفير بدائل قانونية من أجل مساعدة أفغانستان وسكانها الريفيين الفقراء على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد فإن الآثار السلبية الحالية لإنتاج المواد الأفيونية الواسع النطاق القائم بالفعل سوف تتفاقم.

٥- وقد جدد مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان، الذي عقد يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، التزام المجتمع الدولي بالشراكة والتعاون من أجل سلام أفغانستان وازدهارها واعتمادها على ذاتها. ويدعو البيان الصادر عن المؤتمر إلى زيادة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والمخدرات غير المشروعة؛ بينما يستند إطار جنيف للمساءلة المتبادلة إلى الأطر السابقة فيشمل مجالاً ذا أولوية يتعلق بمكافحة الفساد، والحوكمة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

ثانياً - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٦- لا يزال التعاون الإقليمي معترفاً به باعتباره أحدى سبيل للتصدي الفعال لزراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها، ولما يرتبط بذلك من أضرار سياسية وأمنية وإنمائية واجتماعية-اقتصادية في أفغانستان وغرب آسيا ووسطها وفي المجتمع الدولي الأوسع.

٧- وتسبب المستويات القياسية للإنتاج والزراعة تحديات متعددة داخل البلد وخارجه على حد سواء، من بينها ازدياد تمرد الجماعات الإرهابية وازدياد تمويلها وتوافر المزيد من الهيروين

العالي النوعية والمنخفض التكلفة في أسواق الاستهلاك. وعلاوة على ذلك فقد تغلغل الاقتصاد غير المشروع المتوسع في المجتمعات الريفية في أفغانستان، فأدى إلى زيادة اعتماد المجتمعات المحلية على الأفيون، وزاد من تقييد تنمية الاقتصاد المشروع، وقد يزيد من تغذية الفساد.

٨- وكانت الأفرقة العاملة الإقليمية القائمة المعنية بالسلاسل والتحليل الجنائي والتدريب على إنفاذ القانون نشطة للغاية، وتم تبادل المعلومات عن المخدرات والسلاسل غير المشروعة بين دول المنطقة والاضطلاع بالتخطيط للعمليات وتنفيذها. وعقد العديد من حلقات العمل الإقليمية التي جمعت البلدان مع مناقشة التهديدات المستجدة وأفضل الممارسات العالمية وتدابير التصدي في المجالات البالغة الأهمية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاستخدام المتزايد للإنترنت لأغراض إجرامية، والاتجار بالأشخاص، من بين أمور أخرى. وكان من التطورات الهامة الناشئة عن حلقات العمل الإقليمية التي دعمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمتعلقة بالفساد واسترداد الموجودات إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات لغرب آسيا ووسطها.

٩- وواصلت البلدان تبادل خبراتها بشأن منع المخدرات وعلاج متعاطيها والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الفئات الضعيفة، في إطار البرنامج الإقليمي، وتعزيز الشبكات والدعم المتبادل في هذا المجال الحاسم الأهمية. وجرى المزيد من تطوير وتوسيع برنامج "الأسرة والمدرسة معاً" و"برنامج تعزيز الأسر" للوقاية من تعاطي المخدرات، اللذين يساعدان على حماية الأطفال في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز قدرات الأسر والمدارس على التصدي للمخاطر المحتملة.

١٠- ويتمثل عنصر بالغ الأهمية من جهود المكتب في مواصلة بناء الشراكات، ويعمل البرنامج الإقليمي مع مختلف المنظمات والوكالات والأطر التي تعالج مسائل المخدرات والجريمة في المنطقة، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وسائر وكالات الأمم المتحدة والمشاريع الثنائية الرئيسية الأخرى. كما أن "نهج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المنسق الواحد" الذي يربط أوروبا بغرب آسيا ووسطها ينسق على نحو وثيق مع مبادرة ميثاق باريس ومع عملية قلب آسيا-اسطنبول، التي للمكتب صفة مراقب رسمي فيها. وتضطلع كلا المبادرتين بدور هام ونشط في مواجهة مشكلة المخدرات، ويدعمهما المكتب بصفة عملياتية، إذ يتولى بناء علاقات التآزر بين المبادرتين.

ثالثاً - مبادرة ميثاق باريس

١١- تتألف مبادرة ميثاق باريس من ٥٨ بلداً و٢٣ منظمة، من بينها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهي شراكة مسؤولة عن تحديد أولويات مكافحة المخدرات وتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية على طول دروب الاتجار الرئيسية، بما يتسق مع إعلان فيينا^(١) واستناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

(١) إعلان فيينا هو الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية، الذي عقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

١٢- وحتى اليوم لا يزال ميثاق باريس، الذي اعترف بجهوده مجلس الأمن في قراراته ٢٢٧٤ (٢٠١٦) و٢٣٤٤ (٢٠١٧) و٢٤٠٥ (٢٠١٨)، آلية التعاون العالمية الوحيدة المكرسة للمواد الأفيونية غير المشروعة.

١٣- ويضطلع البرنامج العالمي لمبادرة ميثاق باريس، الذي أنشأه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالنيابة عن شراكة ميثاق باريس، بتيسير العملية الحكومية الدولية التابعة لمبادرة ميثاق باريس والخاصة بالحوار بشأن المواد الأفيونية على مستوى الخبراء والسياسات. ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج.

١٤- وقد نُفذت في اجتماعي الخبراء اللذين عُقد في بيجين ونيودلهي في العام الماضي العملية الخاصة بتقييم توصيات الخبراء والتي هدفت إلى مواءمة التوصيات مع عملية تحليل الثغرات التي يقودها شركاء ميثاق باريس. وتلي عملية التقييم النداء الذي وجهته شراكة ميثاق باريس خلال الاجتماع الرابع عشر للفريق الاستشاري بأن تُعطى أولوية لتوصيات خبراء ميثاق باريس الموجودة بالفعل بغية زيادة تحديد محاور التركيز العملياتي للتوصيات واستكشاف سبل تعزيز دور المنظمات الإقليمية في تيسير تنفيذها.

١٥- واستضافت منظمة شنغهاي للتعاون اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التعاون الإقليمي (المتعلق بالركيزة الأولى لإعلان فيينا). وعُقد الاجتماع في بيجين في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ذلك الاجتماع، دعت شراكة ميثاق باريس إلى تعزيز دور المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي للتعاون، واليوروبول، والإنتربول، وغيرها من المنظمات الإقليمية الرئيسية، في تنسيق المسائل الاستراتيجية والعملياتية المتصلة بمكافحة خطر المواد الأفيونية.

١٦- وعُقد في نيودلهي يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ اجتماع لفريق الخبراء العامل التابع لميثاق باريس والمعني بالتدفقات المالية غير المشروعة (المتعلقة بالركيزة الثانية لإعلان فيينا).

١٧- وفيما يتصل بتوليد الأدلة المباشرة من أجل شراكة ميثاق باريس، واصلت المبادرة دعم منصة رصد المخدرات، التي هي نظام يجمع المعلومات مركزياً عن اتجاهات المخدرات ويولد بيانات على المستوى الوطني يُستشهد بها في الاستبيانات الخاصة بالتقارير السنوية وكذلك في تقرير المخدرات العالمي ومنشورات أخرى.

١٨- ومنصة رصد المخدرات هي أداة ابتكارية على الإنترنت لجمع البيانات المتصلة بالمخدرات ورصدها وحصرها وتبادلها. وتوفر المنصة معلومات عن الاتجار العالمي غير المشروع بالمخدرات الناشئة في أفغانستان، وحصر المخاطر المستجدة، وتحديد دروب الاتجار بالمخدرات. ويمكن استخدام المعارف التي تنتجها المنصة للاسترشاد بها في صنع السياسات القائمة على الأدلة.

١٩- ولتعزيز المعارف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بشأن الاتجار بالمخدرات، واصل ضباط البحث والاتصال التابعين لمبادرة ميثاق باريس، الموجودين في المكاتب التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في البلدان الواقعة على دروب تهريب المخدرات في غرب آسيا ووسطها وجنوب شرق أوروبا، مساهمتهم في محتويات منصة رصد المخدرات.

رابعاً - التعاون في أفغانستان

٢٠ - في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ اعتمد مجلس الأمن قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي ذلك القرار، أعرب المجلس عن قلقه العميق بشأن الزيادة الكبيرة في زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها وتهريبها في أفغانستان، ورحب بما يبذلُه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات الأفغانية من جهود متواصلة. وأهاب المجلس أيضاً بالدول أن تواجه الخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، وهي أنشطة تسببهم إسهاماً كبيراً في توفير الموارد المالية لحركة طالبان والجماعات المرتبطة بها، ويمكن أن تستفيد منها أيضاً الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى، وأن تتصرف وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، بما في ذلك من خلال التعاون على مجابهة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والسلائف الكيميائية.

٢١ - وفي عام ٢٠١٨، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أفرقة الكشف المتنقلة التابعة لشرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان في مقاطعات بدخشان وبغلان وهيرات وكابول وناغارهار ونيمروز. ويعترف المجتمع الدولي بهذه الأفرقة بوصفها ذراع إنفاذ فعالاً قادراً على تنفيذ العمليات المستندة إلى الاستخبارات وعلى تقديم دورات تدريبية على الصعيدين الوطني والدولي. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أجرت أفرقة الكشف المتنقلة ما مجموعه ٦٨٣ عملية مكافحة مخدرات، أسفرت عن ضبط ٣٧١ كغ من الهيروين، و١٧٠١ كغ من الأفيون، و١٠٨ كغ من الميثامفيتامين، و٦٠١٢ كغ من الحشيش، و٣٣٨٤ قرصاً من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، و٩١٤ كغ من السيكران، و٣٦٣٠٣ كغ من السلائف الكيميائية الصلبة، و٨٨٤ لتراً من السلائف الكيميائية السائلة، و٣٩٠ كغ من حجر اللازورد. وبالإضافة إلى ذلك، أدت هذه العمليات إلى تفكيك ثلاثة مختبرات لصنع الهيروين؛ وإلقاء القبض على ٨٢١ مشتبهاً فيهم؛ وضبط ١٧٦ مركبة و٦٠٧ أسلحة و٢٦٠ هاتفاً محمولاً. وصادر أيضاً خلال تلك العمليات ما مجموعه ٢٥٧٥٢ دولاراً.

٢٢ - ودعم المكتب وحدة مراقبة السلائف التابعة لشرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان في مقاطعات بدخشان وبلخ وفرح وفارياب وهيرات وهلمند وقندهار وخوست وقندز وناغارهار ونمروز وباكتيا وتخار. وتم تعزيز قدرات الاعتراض والتحقيق لدى الوحدة، بما أفضى إلى القيام بعمليات مستندة إلى استخبارات وتحريات اقتفائية وضبطيات كبيرة من السلائف الكيميائية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شاركت وحدة مراقبة السلائف في ١٢ عملية مكافحة مخدرات بالتنسيق مع وحدات الاستخبارات التابعة لشرطة مكافحة المخدرات، أدت إلى ضبط ٢٦٨ لتراً من أنهيدريد الخلل، و٧٥ لتراً من حمض الكبريتيك، و١٠٠ لتر من حمض الهيدروكلوريك، و٢٠ كغ من كلوريد الأمونيوم، و٢٠٥ كغ من الكربون، و٢٠٠ كغ من هيدروكسيد الصوديوم، و١٣ كغ من أكسيد الكالسيوم، و٦ كغ من كربونات الصوديوم، و٧٢ ١٨٥ لتراً من التولوين، و١٥ ١١٠ لترات من الأسيتون، و٢٣٩ كغ من الميثامفيتامين. وأدت هذه العمليات أيضاً إلى تفكيك ١٢ مختبراً وإلقاء القبض على ١٣ مشتبهاً فيهم. وقدم دعم أيضاً إلى مختبر التحليل الجنائي التابع لشرطة مكافحة المخدرات، من خلال توفير الأدوات التحليلية والمعدات والمواد الاستهلاكية، بالإضافة إلى الإرشاد

المنتظم من جانب المكتب. وجرى تبادل معلومات التحليل الجنائي الاستخبارية بانتظام مع وحدات إنفاذ القانون العملية. وعلاوة على ذلك، قدم مختبر شرطة مكافحة المخدرات إلى المؤسسات القضائية تقارير عن تحاليل العينات أسهمت في التحقيقات والملاحقات القضائية.

٢٣- وأنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وحدة اعتراض في المطارات في كل من مطار حميد كرزاي الدولي ومطار قندهار الدولي، وهما الآن عاملتان بالكامل وتستخدمان كأداة فعالة لاستبانة واعتقال المهربين الذين يعملون من خلال الدروب الجوية للوصول إلى وجهات دولية، وأساساً إلى نيودلهي، مع بعض المحاولات للوصول إلى دبي بالإمارات العربية المتحدة وحدة بالمملكة العربية السعودية.

٢٤- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نجحت الوحدات في تحقيق ما يلي:

(أ) مطار حميد كرزاي الدولي. ضبطت وحدة الاعتراض في المطارات خلال عملياتها ١٥٠ كغ من الهيروين و١٧ كغ من الميثامفيتامين و١٦ كغ من الحشيش و٩٩٠ غراماً من الذهب الخام. كما صادرت خلال تلك العمليات ٢٧٠.٠٠٠ دولار وألقت القبض على ١٥٤ مهرباً. فضلاً عن ذلك، تمكن أعضاء وحدة الاعتراض في المطارات من إجراء تحقيقات متباعدة بشأن حالات المعتقلين، و نفذوا عمليات خارج المطار؛

(ب) مطار قندهار الدولي. ضبطت وحدة الاعتراض في المطارات خلال عملياتها ٩٢ كغ من الهيروين و١ كغ من الميثامفيتامين و٤ لترات من السلائف الكيميائية. كما أُلقت القبض خلال تلك العمليات على ١٥٠ مهرباً.

٢٥- وفي أفغانستان، قدم المكتب الدعم لأجهزة إنفاذ القانون، بما فيها شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية وشرطة الحدود الأفغانية وإدارة الجمارك التابعة لوزارة المالية. وأكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات هي المؤسسة التدريبية لشرطة مكافحة المخدرات، ولديها قدرة مثبتة على تدريب المجندين الجدد في كابول، وعلى توفير التدريب أثناء العمل لضباط الولايات. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٢٤٥٤ عملية مكافحة مخدرات، أدت إلى ضبط ٢١٩٤ كغ من الهيروين و٣٦٤٨ كغ من المورفين و١٠٣٣١ كغ من الأفيون و٧٢٠ كغ من الميثامفيتامين و٢٩٩٥٧٣ كغ من الحشيش و٣٨٣٠٨ أقرص من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين و٢٧١١٦ كغ من السيكران و١٤٦٧ كغ من بذور الخشخاش و٨٨٧٧٤ كغ من السلائف الكيميائية الصلبة و٩٧٩٧٧ لترًا من السلائف الكيميائية السائلة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت هذه العمليات إلى تفكيك ١٢٣ مختبراً لصنع الهيروين وإلقاء القبض على ٢٨٤٢ مشتبهاً فيهم وضبط ٤١٣ مركبة و٦٠٥ أسلحة. وفي الوقت نفسه، أصيب ما مجموعه ٤٢ فرداً من قوة الأمن الوطني الأفغانية وقتل سبعة آخرون من القوة.

٢٦- ويعزز البرنامج القطري لأفغانستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة على صعيد الولايات؛ ويستحدث موارد عيش بديلة مستدامة لمزارعي خشخاش الأفيون؛ ويوسع نطاق أنشطة الرعاية الصحية وخفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ ويعزز قدرة وزارة مكافحة المخدرات على إجراء البحوث والدراسات الاستقصائية والدراسات التحليلية.

٢٧- وقد جدد الاتحاد الروسي دعمه لأنشطة التدريب المتخصص على اعتراض المخدرات لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون الأفغان، المقرر أن ينفذها مركز دوموديدوفو التدريبي. ومولت حكومة اليابان هذه المبادرة في إطار تعاون ثلاثي.

خامساً- التعاون في باكستان

٢٨- لباكستان حدود مشتركة طولها ٢٤٣٠ كيلومتراً مع أفغانستان التي تعد أكبر منتج للأفيون في العالم. ولا يوجد سوى ثلاث نقاط عبور رسمية بين أفغانستان وباكستان. ولاتنتين من هذه النقاط - أي طورخام في مقاطعة خيبر بختونخوا، وشامان في مقاطعة بلوشستان - وضع دولي، لأنهما ممرات التجارة الرئيسيان لكل من البلدين. وبسبب الطوبوغرافيا الجبلية للمنطقة وكونها إلى حد بعيد غير مزودة بالموظفين، فهي عرضة بصفة خاصة لأنشطة التهريب. وتتم الغالبية العظمى من إنتاج الأفيون في المقاطعات الجنوبية والغربية من أفغانستان، التي تقع على الحدود مع باكستان. وللمقاطعات الأفغانية هلمند وقندهار ونمروز وزابل، المجاورة لمقاطعة بلوشستان في باكستان، أهمية خاصة.

٢٩- ويُعتقد أن المتجرين بالمخدرات والسلائف لهم ولاء قوي للجماعات الإجرامية عبر الوطنية الضالعة في الإرهاب والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة والمتفجرات والاختطاف طلباً للقدية وتهريب الأصناف المحظورة وأنشطة إجرامية أخرى. ويمكن أن تجني المنظمات الإرهابية أرباحاً من الاتجار بالمخدرات أو الأنواع الأخرى من التجارة غير المشروعة. وفضلاً عن ذلك، لا يزال الاتجار بالمخدرات والتجارة في السلائف على الإنترنت باستخدام الشبكات الخفية ينمو نمواً سريعاً، على الرغم من النجاحات التي تحققت في إغلاق منصات تجارية رائجة. ويوجد هذا التوسع لأسواق المخدرات المدفوع بالعرض تحديات متعددة أمام الحكومات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي في التجارة الثنائية بين أفغانستان وباكستان خلال السنتين الأخيرتين فإن رئيس وزراء باكستان، عمران خان، وجه المسؤولين في الآونة الأخيرة إلى إبقاء نقطة العبور الحدودية طورخام عاملة على مدار الساعة، من أجل تعزيز الروابط التجارية الثنائية والاتصالات بين الناس بين أفغانستان وباكستان. وتستلزم نقطة العبور الحدودية هذه زيادة تدابير مكافحة المخدرات فيها، لأن الأنشطة غير المشروعة الموهبة باعتبارها تجارة ثنائية وتنمية اجتماعية-اقتصادية يمكن أن تؤثر سلباً على السلامة العامة والأمن والصحة والاستقرار الاقتصادي في أفغانستان وباكستان، بل وخارجهما.

٣٠- وتتأثر باكستان أيضاً تأثراً شديداً بتعاطي المخدرات وما يتصل به من مشاكل. وتفيد الدراسة الاستقصائية الوطنية عن تعاطي المخدرات التي أجرتها حكومة باكستان بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٣ بأن ٤,٢٥ ملايين شخص يُعتبرون مرتكبين لمواد الإدمان ويحتاجون إلى علاج منظم من اضطراباتهم الناشئة عن تعاطي المخدرات. ويُقدر أن زهاء ٨٦٠.٠٠٠ شخص، أو ٠,٨ في المائة من السكان الذين في سن ١٥-٦٤ عاماً، كانوا يتعاطون الهيروين بانتظام في السنة السابقة لتلك الدراسة الاستقصائية. ومن بين تعاطي المخدرات الإشكاليين، تشير التقديرات إلى أن ٤٣٠.٠٠٠ شخص في سن ١٥-٦٤ عاماً كانوا يتعاطون المخدرات بالحقن، وأفاد ٧٣ في المائة منهم بأنهم كانوا يتشاركون في الإبر والمحاقن ومن ثم فهم معرضون بقدر أكبر لخطر الأضرار المتصلة

بالمخدرات، بما في ذلك الإصابة بعدوى الفيروسات المنقولة بالدم، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد B و C.

٣١- ويتألف البرنامج القطري لباكستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية ٧٧ مليون دولار، من ثلاثة برامج فرعية هي: (أ) مكافحة الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود؛ و(ب) العدالة الجنائية وإصلاح القوانين؛ و(ج) خفض الطلب على المخدرات والوقاية والعلاج. وهناك مشروع آخر عنوانه "إجراءات عمل باكستان بشأن مكافحة الإرهاب" ينفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي. كما أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يوفر وييسر لحكومة باكستان، من خلال البرنامج القطري، منصات تتيح لها إنشاء مختلف المنابر الإقليمية والدولية والاضطلاع بمبادرات تعاونية أخرى متعددة الأطراف. ويتعاون المكتب الإقليمي في باكستان التابع للمكتب تعاوناً وثيقاً مع الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون في باكستان، بما في ذلك دوائر إنفاذ القانون الأجنبية في إسلام آباد، من أجل تعزيز سيادة القانون في البلد. ويدعم المكتب القطري دعماً نشطاً الجهود الرامية إلى تحسين القدرات التقنية والعملية لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون في البلد على الصعيد الدولي، لا سيما في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع، وإدارة الحدود، والعدالة الجنائية، وخفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

٣٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قدم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والمكتب القطري في باكستان التابعان للمكتب دعماً تقنياً للحوار الثنائي بين اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين وفرقة مكافحة المخدرات في باكستان، وتحديد أكثر، عندما دعماً لإنشاء مكاتب اتصال حدودية لمكافحة المخدرات على الحدود المشتركة بين البلدين. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ افتتح نائب الأمين العام للجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات والممثل الإقليمي للمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ مكتب اتصال حدودياً في تاشكورغان في باكستان. وفي مساء اليوم نفسه، أقيمت في سوست في باكستان مراسم بدء العمل في إنشاء مكتب الاتصال الحدودي لمكافحة المخدرات، برعاية من المكتب القطري في باكستان.

٣٣- واستضافت وزارة مكافحة المخدرات في باكستان يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الاجتماع الثالث عشر لكبار مسؤولي المبادرة الثلاثية. وضم الاجتماع الشركاء في مكافحة المخدرات من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان لمناقشة سبل ووسائل تعزيز التعاون على مكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية. ونتيجة لهذا الاجتماع، اتفقت الأطراف الثلاثة، في جملة أمور، على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مكاتب الاتصال الحدودية وتنسيق المزيد من عمليات تسيير الدوريات المتزامنة وعمليات الاعتراض المستندة إلى المعلومات الاستخباراتية على طول الحدود المشتركة بين بلدهم. وأعرب كبار المسؤولين من البلدان الثلاثة عن اهتمامهم بأن يستفيد كل من بلدهم من أكاديميات التدريب على مكافحة المخدرات الكائنة في البلدين الآخرين، بهدف ضمان تحسين التفاهم والتنسيق العمليتين.

٣٤- ويسر المكتب القطري في باكستان عقد حلقة عمل حول موضوع عمليات التسليم المراقب في أفغانستان وباكستان، في الأكاديمية الدولية للتركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، في أنقرة في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وجدد مسؤولون من البلدين في مجال

استخبارات مكافحة المخدرات تأكيد استعدادهم لضرب شبكات الاتجار بالمخدرات من خلال العمليات المستندة إلى الاستخبارات، فضلاً عن استخدام الأساليب التقنية المحسنة لإجراء أول عملية تسليم مراقب على الإطلاق بين البلدين.

٣٥- ويعتزم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يجري بالتعاون مع وزارة مكافحة المخدرات دراسة استقصائية لقياس مدى تعاطي المخدرات في باكستان في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وستوفر تلك الدراسة الاستقصائية معلومات محدثة عن مدى تعاطي المخدرات وأنماطه واتجاهاته، إلى جانب المشاكل الاجتماعية والصحية المرتبطة به، مما يعزز الفهم بشأن مستويات العواقب الصحية والاجتماعية المرتبطة بالمخدرات والتصورات بشأن فرص حصول المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات على خدمات العلاج من تعاطي المخدرات والتدخلات الأخرى واستفادتهم من تلك الفرص.

٣٦- ويستثمر المكتب موارده، بالتعاون مع وزارات مكافحة المخدرات والصحة والتعليم، في بناء قدرات المهنيين المختصين بالعلاج والوقاية من الإدمان للمخدرات، بالاستناد إلى المنهجين الدراسيين الشاملين العلميين والقائمين على الأدلة للعلاج والوقاية.

٣٧- وينفذ المكتب، بالتعاون مع وزارات مكافحة المخدرات والإدارات الصحية في المقاطعات، مشروعاً تجريبياً بشأن تدخلات العلاج من الإدمان للمخدرات في المناطق الريفية، بهدف تحسين فرص الحصول على خدمات العلاج من تعاطي المخدرات. ويركز المشروع التجريبي على تعزيز قدرات الموارد المجتمعية وتعبئتها وعلى مشاركتها في المجموعة المتواصلة من خدمات رعاية متعاطي مواد الإدمان في المناطق الريفية.

سادساً- التعاون في جمهورية إيران الإسلامية

٣٨- أشار التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ للمقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية إلى أن سلطات إنفاذ القانون وشرطة مكافحة المخدرات نفذتا ١ ٥٥٧ عملية ضد شبكات الاتجار بالمخدرات وزعماء عصابات الاتجار، أدت إلى تفكيك ٢ ١١٤ عصابة مخدرات و١٣٣ مختبراً لصنع المنشطات الأمفيتامينية. وأسفرت العمليات عن إلقاء القبض على ٢٣٦ ٥٥١ من المتجرين بالمخدرات وموزعيها. وفي تلك العمليات، ضبطت سلطات إنفاذ القانون وشرطة مكافحة المخدرات ٢٥ ٤٣٦ كغ من الهيروين و٢٠ ٦١١ كغ من المورفين و٦٤٣ ٦٨٣ كغ من الأفيون و١٠٢ ٦٢١ كغ من الحشيش و٢ ٩٨٩ كغ من الميتامفيتامين و١١ ٤٧٠ كغ من أنواع أخرى من المخدرات و٢٤ ٩٦٩ لتراً من السلائف الكيميائية.

٣٩- وتبين أرقام المضبوطات بوضوح دور جمهورية إيران الإسلامية في مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان وباكستان وعبور الهيروين والمورفين من البلد إلى وجهات أوروبية عن طريق درب البلقان.

٤٠- وقد فتّح في السنوات الأخيرة العديد من الممرات المعقدة الجديدة من قبل شبكات منظمة ضالعة في الإرهاب المرتبط بالمخدرات وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وزعماء عصابات المخدرات بين جمهورية إيران الإسلامية وجاراتها، أي أفغانستان وباكستان في الشرق والعراق في

الغرب. وتستخدم عصابات الإرهاب المرتبط بالمخدرات والعصابات المتطرفة هذه الممرات المعقدة لتهرب المواد الأفيونية والسلائف، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص.

٤١- ويعتمد إنتاج المورفين والهيريون اعتماداً كبيراً على توافر السلائف في أفغانستان. وإلى جانب باكستان، تظل جمهورية إيران الإسلامية أحد البلدان المستهدفة لتهرب أهيدريد الخل والسلائف الكيميائية غير المشروعة الأخرى إلى أفغانستان لإنتاج الهيريون والمورفين.

٤٢- ولا يزال النقل البحري طريقة رئيسية تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة الدولية والمنظمات الإرهابية الدولية لتهرب المخدرات والسلائف الكيميائية غير المشروعة، والاتجار بالبشر، والتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من المنطقة. وتشير بيانات مضبوطات الهيريون في السنوات الخمس الأخيرة إلى أن هناك عدة دروب بحرية للاتجار بالمخدرات تُستخدم لشحن المواد الأفيونية من موانئ باكستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى وجهات في أوروبا وشرق أفريقيا وغربها.

٤٣- وأفاد التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ للمقر الرئيسي لمكافحة المخدرات عن تنفيذ عدة أنشطة وقاية من المخدرات وأنشطة ثقافية لصالح فئات وبيئات اجتماعية مختلفة، من بينها الأسر وطلبة المدارس والجامعات والعمال وغيرهم. وفي عام ٢٠١٨، قدم ما مجموعه ٧ ٤٣٩ عيادة حكومية وخصوصية للمرضى الخارجيين في جميع أرجاء البلد خدمات العلاج والدعم الاجتماعي لكل أنواع الأفراد. وكان هناك ٢٥٤ مركز استقبال فوري و٣٢٤ فريقاً متنقلاً تقدم خدمات تخفيف الضرر ورعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لمتعاطي المخدرات في البلد.

٤٤- وتزايد تعاطي المنشطات لدى فئات الشباب المندمجين اجتماعياً والمهمشين على حد سواء في جمهورية إيران الإسلامية. وحددت دراسة نوعية أُجريت في البلد ثلاث فئات من متعاطي الميثامفيتامين الشباب. وكانت الأكثرية هم أولئك الذين استهلوا تعاطي الميثامفيتامين، المعروف محلياً باسم "الشيشة" (الزجاج)، كطريقة للتلاؤم مع تعاطيهم الجاري للمؤثرات الأفيونية، أمّا للعلاج الذاتي من الارتهان للأفيونيات أو لمعالجة آثاره السلبية. والفئة الثانية الأصغر عدداً هي أولئك الذين كانوا قد استعملوا "الشيشة" أثناء تعاطيهم مواد الإدمان للمرة الأولى أو بعد فترة من تعاطي القنب، سعياً إلى التجديد ومن أجل تجربة مستوى "نشوة" جديداً. أمّا الفئة الأخيرة فتمثلت في أولئك الذين تحولوا إلى تعاطي الميثامفيتامين بعد مشاركتهم في برنامج لمعالجة أعراض الانقطاع عن تعاطي المؤثرات الأفيونية وامتناعهم عن تعاطي المؤثرات الأفيونية لفترة من الزمن.

سابعاً- التعاون في آسيا الوسطى

٤٥- نظمت حكومة أوزبكستان مؤتمراً دولياً بشأن أفغانستان بعنوان "عملية السلام والتعاون الأمني والتواصل الإقليمي"، عقد في طشقند يومي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨. ويعترف إعلان المؤتمر بأن السلام والأمن في أفغانستان أساسيان لكفالة الاستقرار والازدهار في المنطقة. وشدد الإعلان على أهمية تكثيف الجهود العملية التي تبذلها حكومة أفغانستان بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، فضلاً عن الاتجار بالسلائف وتهريب الأسلحة، باعتبار تلك الأنشطة المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب.

٤٦- ويشتمل البرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى (٢٠١٥-٢٠١٩) التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على أربعة برامج فرعية، تقسم أنشطتها إلى أربعة مجالات مواضيعية هي: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب؛ والعدالة الجنائية ومنع الجريمة والنزاهة؛ والوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة إدماجهم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإجراء البحوث وتحليل الاتجاهات.

٤٧- ويستخدم المكتب آليةً للتصدي المتكامل للتحديات المتعلقة بالمخدرات ومسائل أمن الحدود. وتعزز مبادرات المكتب التنسيق الوطني بين الوكالات والتعاون الإقليمي عبر الحدود، عن طريق إنشاء وحدات مراقبة الموانئ، والمخاطر الحدودية، والأفرقة المتنقلة المشتركة بين الوكالات، في دول آسيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، يؤدي المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى مهمة منصةً للمعلومات والتنسيق من أجل مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وسلاتها.

٤٨- وواصل المكتب العمل الوثيق مع أجهزة مكافحة المخدرات في دول آسيا الوسطى، بهدف تعزيز قدراتها على مكافحة الاتجار بالمخدرات. وكانت هذه الجهود المبذولة لتنمية القدرات تهدف إلى دعم التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات، ودعم القدرات العملية الوطنية على إنفاذ قوانين المخدرات، فضلاً عن تعزيز قدرات السلطات المختصة الأخرى على الحفاظ على معدل التداول المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة المصدق عليها.

٤٩- ويجري دعم بناء القدرات التحليلية والاضطلاع بالتنسيق في العمليات الإقليمية وتيسير تبادل المعلومات في آسيا الوسطى من خلال مبادرة إنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى. وهذا المركز هو محفل إقليمي متعدد الأطراف يهدف إلى قيادة مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة. وهو محفل فريد، مرتبط بمبادرات المكتب الأخرى في هذا الصدد ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. والمركز في وضع جغرافي وجيوسياسي يجعله قادراً، من خلال موظفيه من المحللين وضباط الاتصال المتدربين من أجهزة إنفاذ القانون من الاتحاد الروسي وأذربيجان وآسيا الوسطى، على أن يكون عاملاً فعالاً في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال والإرهاب. ويسعى المركز إلى زيادة الاستفادة من وضعه عن طريق المشاركة في مبادرة المكتب الرامية إلى "الربط بين الشبكات". وعلى الصعيد العالمي، يعزز المكتب، باستخدام نهج الربط الشبكي، تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بين المركز والمناطق المجاورة من خلال مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون الخليجي، ومركز جنوب شرق أوروبا لإنفاذ القانون، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، من بين جهات أخرى.

٥٠- وفي عام ٢٠١٨، يسرّ المركز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان والدول الأعضاء في المركز، ومنها إيران (جمهورية-الإسلامية) وتركيا والمملكة العربية السعودية، وهو ما يسرّ بدوره التحريات الجديدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفضلاً عن ذلك، عُقدت في ألماتي بكازاخستان في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الدورة العادية الأولى لمجلس المنسقين الوطنيين للمركز. ولوحظت أثناء ذلك الاجتماع تعليقات إيجابية من الدول الأعضاء

والشركاء الآخرين بشأن العمليات والمشاريع التي ييسرها المركز. وعلى وجه الخصوص، سلط المشاركون الضوء على عملية "رد الفعل" الإقليمية بشأن مكافحة المؤثرات النفسانية الجديدة، وعملية "البديل" الإقليمية بشأن مكافحة الاتجار بالسلائف الكيميائية، والبرنامج الإقليمي لمكافحة الجرائم المنظمة المتصلة بالمخدرات على نطاق المنظومة عن طريق إضعاف مواردها المالية.

٥١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعمه لمكاتب الاتصال الحدودية العاملة البالغ عددها ١٥ مكتباً في المنطقة، التي أنشئت منذ عام ٢٠١٠ في نقاط شرطة مراقبة الحدود في المناطق النائية جغرافياً والضعيفة في أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان وكازاخستان. وتشمل هذا الدعم تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية ومشورة الخبراء في مجال تحسين عمل مكاتب الاتصال الحدودية. وقد استهدفت كل أنشطة تنمية القدرات موظفي أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة، بغية جعل قدراتهم التقنية أكثر كفاءة أثناء اضطلاعهم بعمليات ضبط المخدرات غير المشروعة. وأيدت البلدان هذه المبادرة مرة أخرى خلال الاجتماع الذي عقد في ألماتي يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بهدف ضمان استمرار الآلية القائمة للتعاون بين الوكالات وعبر الحدود بين مكاتب الاتصال الحدودية، ولدى افتتاح مناطق حدودية جديدة، ولا سيما على طول الحدود مع أفغانستان، من أجل معالجة الشواغل الإضافية في المنطقة بما يتوافق مع استراتيجية المكتب في المنطقة.

ثامناً - التعاون في تركيا

٥٢- لا تزال الشراكة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وتركيا تؤدي دوراً هاماً في جنوب شرق أوروبا وفي غرب آسيا ووسطها.

٥٣- ولا تزال تركيا درب عبور للمخدرات بين آسيا وأوروبا. ويُهَرَّبُ الهيروين والأفيون والكوكايين عموماً عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية، وتُهرَّبُ المنشطات الأمفيتامينية إلى الأسواق في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وتواصل السلطات التركية ضبط كميات كبيرة من المواد الأفيونية والحشيش في البلد، وتظل حكومة تركيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية الخاصة بمراقبة المخدرات. والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات في تركيا هي أكثر القوات استباقية من بين قوات مكافحة المخدرات في البلد. كما أن لمكونات في وزارة الداخلية بعض المسؤوليات في مجال مراقبة المخدرات، ووزارة الصحة مسؤولة عن تنظيم المنتجات الصيدلانية واستيراد المواد الكيميائية لغرض الاستعمال المشروع.

٥٤- ومعظم الهيروين المهرب عبر تركيا موجه إلى أوروبا الغربية. ويفاد بأن لدى الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مصالح في مختبرات تحويل الهيروين العاملة في جمهورية إيران الإسلامية، بالقرب من الحدود مع تركيا. وتراقب الحكومة زراعة حشيش الأفيون المشروعة وإنتاج المورفين الصيدلاني مراقبة صارمة، مع عدم وجود تسريب واضح إلى السوق غير المشروعة.

٥٥- ويفيد تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٩ بأن درب البلقان لا يزال أكبر مسار لتهرب الهيروين في العالم، ويشهد هذا الدرب تهريب المخدرات من أفغانستان عبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وبلدان البلقان ثم إلى مختلف الجهات في أوروبا الغربية والوسطى. وقد شكلت

مضبوطات البلدان الواقعة على درب البلقان ٤٧ في المائة من الكميات العالمية من الهيروين والمورفين التي ضُبطت خارج أفغانستان في عام ٢٠١٧.

٥٦- وأجرت أجهزة إنفاذ القانون في تركيا عمليات ناجحة بين ١ آذار/مارس ٢٠١٨ و٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أسفرت عن مصادرة ١٧٥ ٧١٤ كغ من القنب، و٤٧٦ ١ كغ من الكوكايين، و١٧ ٧٥٢ كغ من الهيروين، و٦٦٢ ٦٠٥ ٨ قرصاً من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، و٧٩٠ ٢٧١ ٢٦ قرصاً من "الكابتاغون".

٥٧- وفي الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، شاركت قيادة خفر السواحل التركية في ١٣ حدثاً متصلاً بالمخدرات، نُفذت ١٠ منها مع وكالات إنفاذ قانون أخرى. وأدت هذه الحوادث إلى احتجاز ٣٩ مشتبهاً فيهم. واحتجزت سلطات إنفاذ القانون التركية ٨٠٩ ٢٤ مشتبهاً فيهم بشأن جرائم متصلة بالمخدرات، وأسفر ذلك عن إدانة ٢٣٧ ٨ منهم.

٥٨- وتقدم الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات تدريباً متقدماً للمهنيين العاملين في مجال إنفاذ القانون من تركيا والدول المجاورة. كما تقدم الأكاديمية دورات تدريبية مختلفة للعاملين في أجهزة إنفاذ القانون الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون في بلدان جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا ووسطها. كما أن الأكاديمية مساهم كبير في مشاريع التدريب التي تنظم في إطار المنظمات والمؤسسات المتعددة الجنسيات، ومن بينها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمانة الدولية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون الاقتصادي وغيرها. وتركيا داعم قوي وجهة مانحة لعمل المكتب في جنوب شرق أوروبا، من خلال تنفيذ أنشطة منتظمة لبناء القدرات في مباني الأكاديمية في أنقرة وكذلك من خلال مشاركة خبير من تركيا في أنشطة المكتب في منطقة جنوب شرق أوروبا.

٥٩- وفي عام ٢٠١٨، دعمت تركيا الاجتماع الأقليمي بين جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا ووسطها بشأن بناء الشراكات من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، الذي نظم في إطار برامج المكتب الإقليمية من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة وجنوب شرق أوروبا، بالشراكة مع وزارة الخارجية الكرواتية. وتضمن الحدث تقديم لمحة عامة عن اتجاهات التدفقات المالية غير المشروعة على طول الدروب الثلاثة لتتهريب المخدرات من أفغانستان وتحليل لتلك التدفقات. وقدم للمحة العامة المكتب الذي عرض أيضاً التقرير المحدث عن الاتجار بالمواد الأفيونية على طول درب الشمال. وأسهم الاجتماع في تبادل أفضل الممارسات بين المشاركين من المنطقتين كليهما، وليس ذلك فحسب، بل أذكى أيضاً الوعي بالأهمية الحاسمة للتعاون على الصعيد الإقليمي والأقليمي وبالخاصة إلى دعم أفغانستان في مساعيها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

٦٠- واعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٨ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت وزارة الداخلية خططها المؤسسية لتنفيذ مشاريع محددة في هذا المجال. وتم تحديث سياسة التنفيذ الخاصة بمكافحة المخدرات (٢٠١٧-٢٠١٨) لكي تشمل الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦١- وتعاطي المخدرات غير المشروع منخفض نسبياً في تركيا مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، ولكن يبدو أن هناك زيادة في عدد من يلتمسون العلاج منه. ولا تشجع تركيا أو تيسر

الإنتاج أو التوزيع غير المشروع للمخدرات أو غيرها من المواد الخاضعة للمراقبة، أو غسل العائدات المتأتية من المعاملات غير المشروعة في المخدرات. ولا يوجد ادعاء بأن أي مسؤول حكومي رفيع المستوى شارك في مثل هذه الأنشطة في عام ٢٠١٨.

٦٢- وكانت العلاقات الثنائية بين تركيا والبلدان الأخرى المشمولة بعملية توسيع الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طيبة بوجه عام. وقد واصلت تركيا سياستها القائمة على المشاركة في غرب البلقان، كما تدعم التعاون الإقليمي بنشاط من خلال الاتفاقات الثنائية والشراكات الاستراتيجية. وواصلت تركيا أيضاً دعم استقرار المنطقة من خلال عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

تاسعاً- التعاون في الدول العربية

٦٣- واصل المكتب الاضطلاع بعمله في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في إطار البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والأخطار الصحية وتدعيم نظم العدالة الجنائية. بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١). واستمر أيضاً تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع الأمانة العامة للمجلس من خلال الشراكة الاستراتيجية التي أُقرت بالاقتراح بالبرنامج الإقليمي المذكور، والتي تسترشد بالتحديات المحددة والموارد المتاحة والخصائص المؤسسية المشتركة لبلدان المجلس.

٦٤- ونظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشارك الوثيق مع جامعة الدول العربية والبلدان العربية الثمانية عشر المشمولة بالبرنامج الإقليمي، الاجتماع السنوي الثالث للجنة التوجيه والمتابعة. وعُقد الاجتماع في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وحضره ممثلون من وزارات الخارجية والداخلية والعدل والصحة. واستعرض الممثلون الإنجازات التي تحققت واستكشفوا سبل تيسير المزيد من التعاون، لا سيما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلاً عن التعاون بشأن تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين والوقاية من التعاطي. وجددت الدول الأعضاء التزامها بالشراكة مع المكتب وجامعة الدول العربية، واتفقت على مجموعة من الأولويات للسنة المقبلة، من بينها مواصلة تعزيز مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي على مكافحة الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

٦٥- وفي إطار برنامج مراقبة الحاويات، واصل المكتب تقديم الدعم للأردن بشراء ست مجموعات من معدات التعرف على السلائف وست مجموعات من معدات التعرف على المخدرات لوحدة مراقبة الموانئ في ميناء العقبة ووحدة مراقبة الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي. وتشتمل وحدة مراقبة الموانئ ووحدة مراقبة الشحن الجوي على دائرة الجمارك، والفرع الخاص لمديرية الأمن العام، وإدارة مكافحة المخدرات، ومديرية الأمن العسكري، ودائرة المخبرات العامة. ووفر المكتب أيضاً أنشطة لبناء القدرات التقنية للضباط في الولايتين، مع التركيز بوجه خاص على الترميم والاختيار وتفتيش الأدوية المقلدة والمزيفة. ونتيجة للمساعدة المقدمة، جرت في الأردن ضبقيات هامة للمخدرات غير المشروعة.

٦٦- وفي عُمان، واصل برنامج مراقبة الحاويات دعم شرطة عمان السلطانية، ولا سيما الإدارة العامة للجمارك والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، واكتسبت أنشطته زخماً بتنفيذ برامج التدريب العملي وأنشطة التوجيه. وبناء على ذلك، من المقرر افتتاح وحدة مراقبة الموانئ في ميناء صلالة ووحدة مراقبة الشحن الجوي في مطار مسقط خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً، من خلال مكتب منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التابع له، دعماً لبرنامج لتدريب المديرين نُفذ في الإدارة العامة لمراقبة المخدرات. كما يقدم المكتب المساعدة، عن طريق شراكته العامة مع شرطة عمان السلطانية، على إيجاد أوجه تآزر بين الوكالات المختلفة في سلطنة عمان، فضلاً عن إنشاء فريق خبراء يمكن أن يقدم الأنشطة المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات في البلد وخارجه.

٦٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقّع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب على مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية بهدف تعزيز التعاون في مجال الصحة. وتوفر المذكرة إطاراً سياساتياً للتعاون بين الكيانين في مجالات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ورعاية المصابين بهما، والوقاية من تعاطي المخدرات، ورعاية المصابين بالاضطرابات الناشئة من تعاطي المخدرات وعلاجهم.

٦٨- وخلال الاجتماعات التي عُقدت بين المكتب والسلطات في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت السلطات المخدرات باعتبارها ثاني أكبر تهديد للأمن القومي بعد الإرهاب. وفي هذا السياق، أطلقت اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في نيسان/أبريل ٢٠١٩ حملة توعية على المستوى الوطني بعنوان "لا للمخدرات".

٦٩- واستجابة لعدة طلبات للتعاون والمساعدة وردت من حكومة العراق، أوفد المكتب ثلاث بعثات لبناء الشراكات إلى العراق بين تموز/يوليه ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩، بالتركيز على الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يدعم العراق في مجالات مراقبة الحدود، وتحليل المعلومات الجنائية، والتحليل الجنائي، ومكافحة الفساد، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم. واجتمع المكتب خلال بعثته الأولى، التي ركزت على الاتجار بالمخدرات، بوزارة الداخلية (مديرية مكافحة المخدرات في بغداد، وشرطة مكافحة المخدرات في البصرة، وقوات حرس الحدود، ومديرية الاستخبارات ومكافحة الإرهاب)، ووزارة المالية (المديرية العامة للجمارك)، ووزارة الخارجية، واللجنة الوطنية للحدود، ووزارة النقل والجمارك. وتم تحديد مجموعة من التوصيات لمساعدة السلطات في العراق على التصدي بفعالية للاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تنسيق مهام الوكالات التي تشارك في التحقيق؛ وبناء القدرات في مجال التحقيق، ولا سيما أساليب التحري الخاصة؛ وفي مجال التحليل الجنائي، إلى جانب تحديث المعدات. وسُلط الضوء على الأنشطة المتخصصة لبناء القدرات لصالح أعضاء أجهزة إنفاذ القانون. وتتناول تلك الأنشطة مسائل من بينها تنميط وتحديد واعتراض المسافرين المشتبه فيهم والشحنات غير المشروعة في البر أو البحر أو الجو. كما سُلط الضوء على آليات التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات.

٧٠- وواصل مشروع التخاطب بين المطارات اكتساب الزخم باعتباره منصة تتيح للسلطات تحسين كشف واعتراض الركاب المشبوهين والذين يشكلون مخاطر كبيرة والشحنات الجوية

المشبوّه، بغية التصدي للأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات. ويُنفذ البرنامج بالتشاور مع عدّة حكومات في المنطقة، بهدف ملاءمة هذه المبادرة مع السياقات والاحتياجات الوطنية. ومن المتوقع أن تُنشأ في مطار الملك حسين الدولي في العقبة، استناداً إلى الجهود الجارية في الأردن، فرقة عمل ثانية مشتركة للاعتراض في المطارات، في إطار برنامج للإدارة المتكاملة للحدود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المناقشات جارية لدعم قدرة الجمارك في لبنان على الاستهداف، بالتعاون مع البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات. واستهل مشروع التخاطب بين المطارات أنشطة في العراق في إطار برنامج مخصص لدعم ذلك البلد في مجال تعطيل العمليات الإرهابية وعمليات الجريمة المنظمة. واستجابة لطلبات رسمية من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، تواصل المكتب مع سلطات هذه البلدان لعرض مبادراته الخاصة بالإدارة والمراقبة المتكاملتين للحدود، بما في ذلك مشروع التخاطب بين المطارات.

٧١- وفي منطقة الخليج، واصل المكتب دعم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اعتماد استراتيجيات شاملة وقائمة على الأدلة لمكافحة المخدرات، ذات تركيز متوازن على خفض عرض المخدرات والطلب عليها، تناسب احتياجاتها وأولوياتها الوطنية. وخلال السنة الماضية، نفذ مكتب بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التابع للمكتب، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت، مشروعاً وطنياً لسياسة وإدارة الوقاية من تعاطي المخدرات. وقدم المكتب دعماً تقنياً للإدارة العامة لإنفاذ قوانين المخدرات التابعة لوزارة الداخلية الكويتية، بهدف تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين على وضع استراتيجية مكافحة المخدرات بما يتوافق مع المعايير الدولية المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات. ودعم المكتب أيضاً إجراء تقييم سريع لحالة الطلب على المخدرات والهياكل والخدمات القائمة لخفض الطلب على المخدرات في الكويت، فضلاً عن دراسة للآثار الاقتصادية لإدمان المخدرات في ذلك البلد. وقد استخدمت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهاتين الدراستين التقييميتين لتحسين توافر المعلومات لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

٧٢- ودخل المشروع المشترك بين المكتب وإدارة الأدلة الجنائية التابعة لشرطة أبوظبي مرحلته الثانية، وهي إنشاء القدرات التدريبية وتوفير الموارد لتمكين تلك الإدارة من تعميم الممارسات الجيدة في مجال التحليل الجنائي، الأمر الذي سيزيد من تعزيز اعتماد نظام العدالة الجنائية على أدلة وممارسات التحليل الجنائي الجيدة النوعية وفقاً للمعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفضى برنامج لتدريب المدربين إلى تكوين فريق من المدربين في الإدارة المذكورة، الأمر الذي سيسر تعميم الممارسات الجيدة في مجال التحليل الجنائي في منطقة الخليج وخارجها.

٧٣- وشارك مكتب بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار شراكته الطويلة مع القيادة العامة لشرطة دبي، في استضافة ملتقى "حمية" الدولي السنوي الرابع عشر بشأن مواضيع تتعلق بمكافحة المخدرات، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٩ تحت شعار "نتعلم لنحمي". وكان من المسائل التي نوقشت أثناء المؤتمر ما يلي: (أ) العلاقة بين أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات التعليمية والآليات اللازمة لتعزيز الشراكة المستدامة بينهما؛ و(ب) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية والخاصة في دعم الأمن والتعليم من أجل مواجهة تعاطي المخدرات.

٧٤- وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩، وقّع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على مذكرة تفاهم. وقد أنشئت الجامعة في إطار قرار البلدان العربية بإنشاء أول جامعة عربية متخصصة في الدراسات العليا والبحوث والتدريب في جميع مجالات الأمن. والجامعة هي الهيئة الأكاديمية لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتخدم المجتمعات المحلية والإقليمية. وتتناول مذكرة التفاهم المذكورة عدة مجالات للتعاون، من بينها مكافحة الاتجار بالمخدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار التعاون الذي مهد الطريق للتوقيع على المذكرة، عقد المكتب دورة لتدريب المدربين لمجموعة من مدرسي الجامعة المختارين. وسيشكل هؤلاء المدرسون المجموعة الأساسية من المدربين الذين سيكلّفون بمراجعة المناهج التدريبية في الجامعة.

عاشراً- التعاون في الهند

٧٥- لا يؤثر موقع الهند الجغرافي بين أكبر بلدين منتجين للأفيون في العالم على الأمن الوطني فحسب بل أيضاً على صحة أعداد لا تحصى من الناس. كما أنّ المحصول الوفير لزراعة خشخاش الأفيون والإنتاج الوفير للأفيون في أفغانستان يُرَجَّح أن تكون لهما تداعيات على الهند، التي لديها عدد كبير من السكان الشباب وحدود مشتركة مع عدّة بلدان. وتشير أحدث مصادر المعلومات الحكومية إلى حدوث زيادة في الاتجار بالهروين، وزيادة بمقدار ١٠ أضعاف في كمية المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة؛ وتهدد المستحضرات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية؛ ومضبوطات جديدة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، بما فيها الترامادول والفيتانيل؛ وتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة وما ينطوي عليه من تحديات.

٧٦- واستضافت حكومة الهند في نيودلهي يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ اجتماع فريق الخبراء العامل التابع لميثاق باريس. وركز الاجتماع على التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمواد الأفيونية الناشئة في أفغانستان، واحتذب مشاركة خبراء من ١٥ بلداً وست منظمات دولية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لغرض التداول بشأن الاتجاهات والتحديات الجديدة المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالمواد الأفيونية.

٧٧- ولا تكفي الجهود الوطنية وحدها للتعامل مع مشكلة المخدرات. فمن الضروري أن يكون هناك تعاون ثنائي وإقليمي ودولي. ومن المجالات التي تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً العمل المنسق على مكافحة تعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والمراقبة الفعالة للاتجار بالسلائف لاستخدامها في صنع المخدرات. وبغية تعزيز تبادل المعلومات من أجل مكافحة الاتجار بالتزامادول بين غانا ونيجيريا والهند، عقد المكتب اجتماعاً ثلاثياً في الهند في أيار/مايو ٢٠١٩، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة المخدرات الهندي. ويهدف تعزيز آلية الاتصال هذه إلى إتاحة الفرصة للبلد لتنظيم عمليات إنفاذ القانون المستندة إلى المعلومات الاستخباراتية.

٧٨- والهند ملتزمة بحزم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويجري اتخاذ عدّة خطوات لتعزيز الأنشطة الرامية إلى خفض عرض المخدرات والطلب عليها، وكذلك تعزيز مرافق العلاج والرعاية اللاحقة، باتباع نهج الصحة العمومية. وكان أبرز المستجدات إطلاق الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن تعاطي مواد الإدمان في الهند في أوائل عام ٢٠١٩، بعد انقطاع دام أكثر من ١٥ عاماً.

ويسلط التقرير الذي أُعد استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الضوء على أحدث اتجاهات وأنماط تعاطي المخدرات، ويقدم توصيات هامة لاتخاذ الإجراءات. ووضعت حكومة الهند أيضاً خطة عمل خمسية لمعالجة مشكلة تعاطي مواد الإدمان في البلد. وتهدف خطة العمل الوطنية لخفض الطلب على المخدرات (٢٠١٨-٢٠٢٣) إلى استخدام استراتيجية متعددة الجوانب - تنطوي على تثقيف الأفراد المتأثرين وأسرهم وتخليصهم من الإدمان وإعادة تأهيلهم - لمعالجة هذه المسألة.

٧٩- ومن أجل تقدير نطاق حركة المخدرات واتجاهاتها وأنماطها، فضلاً عن تعاطي المخدرات، في مناطق مختارة من الهند تجاور بنغلاديش وبوتان وميانمار ونيبال، أمر المكتب بإجراء تقييم للحالة، يشمل تقييم قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في عدد من هذه المواقع الحدودية.

٨٠- ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات وغسل الأموال في المنطقة، تحرز الهند، بالتنسيق مع المكتب ومع البلدان الأخرى في جنوب آسيا، تقدماً في إنشاء مركز جنوب آسيا الإقليمي للاستخبارات والتنسيق بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي يمكن أن يوفر أكثر تدابير التصدي فعالية أمام تحدي المخدرات الذي لم يسبق له مثيل في المنطقة. وقد أعربت أيضاً مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات عن اهتمامها بأن تكون مراقباً لدى مبادرة المركز الإقليمي.

٨١- ويعمل المكتب أيضاً، في إطار برنامجه الإقليمي الجديد لجنوب آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على الترويج لاتباع نهج متوازن إزاء مشكلة المخدرات. ويدعم المكتب القطري بنشاط الجهود الرامية إلى تحسين القدرات التقنية والعملية للنظر على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بمكافحة الاتجار وإدارة الحدود، والعدالة الجنائية، وخفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ولتعميم مسائل الصحة وحقوق الإنسان في النهج الشامل لمكافحة المخدرات في منطقة جنوب آسيا، عقد المكتب مشاورات إقليمية في نيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وهدفت المشاورة إلى وضع نهج شامل للتصدي لمشكلة المخدرات في جنوب آسيا، مع التركيز على بنغلاديش وبوتان ونيبال والهند. وشارك في المناقشات ممثلون عن الهيئات الإقليمية، بما فيها مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات؛ وأجهزة إنفاذ القانون؛ ومقدمو خدمات الرعاية الصحية؛ ومنظمات مجتمع مدني من بنغلاديش وبوتان ونيبال والهند. وبجث المشاركون الاتجاهات الإقليمية في مجال الاتجار بالمخدرات وتعاطي مواد الإدمان، ودعوا إلى إقامة منتديات إقليمية فعالة من أجل تعزيز التدخلات القائمة على الأدلة وتبادل المعلومات والبيانات. وأتاح الاجتماع، بفضل طابعه الإقليمي، منبراً لإجراء مناقشة مشتركة للسبل التي يمكن بها تعزيز التعاون بشأن نهج مكافحة المخدرات داخل منطقة جنوب آسيا وفي جميع أنحاءها.

٨٢- وقد مولت حكومة الهند طوال السنوات القليلة الماضية المشروع الإقليمي لإنفاذ قوانين المخدرات في جنوب آسيا التابع للمكتب، الذي نجح في الاضطلاع ببناء القدرات الفعال لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون والتحليل الجنائي في جنوب آسيا. ولبلوغ هذه الغاية، عقد المكتب حلقة عمل إقليمية مدتها ثلاثة أيام في شانديغار بالهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لكبار مسؤولي أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات وصانعي السياسات في جنوب آسيا، بغية إذكاء الوعي بهذه المسألة وحفز العمل الجماعي ووضع توصيات لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية في جنوب آسيا.